
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أزمة الهجرة الغير شرعية ودول الاتحاد الأوروبي

شايفة بديعة
باحثة في صف الدكتوراه الجزائر

مقدمة :

على امتداد التاريخ البشري، ما فتئت الهجرة تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب عن الظروف الصعبة، والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم(1).

والحقيقة أن الهجرة ظاهرة تاريخية لم تكن ظاهرة مجرمة ولا توصف باللاشرعية لمل لها من دور في إعمار الأرض، وهي تلعب دورا مهما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات وفي بناء حضارة إنسانية مشتركة. ويتعين دائما بسبب الأوضاع السيئة في مناطق كثيرة في الدول النامية، ولانعدام التوازن في العالم(2)، مما جعل المهاجرين غير الشرعيين يتحملون كل المخاطر المؤدية بحياتهم على أمل منهم بتحقيق مستوي معيشي أفضل والتخلص من الفقر الذي يطاردهم في بلدانهم، فيتوافد المهاجرون من إفريقيا إلي ليبيا عبر الحدود الجنوبية للصحراء الغربية الليبية، لينطلقوا بعدها بقوارب الموت عبر مياه البحر المتوسط، ويتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا.

في حين يتوجه القسم الآخر إلي شواطئ اليونان ومالطا أو إسبانيا فمنهم من وصل إلي وجهته، ومنهم من كان جثة هامدة ومنهم من أنقذ من الغرق، هذا المشهد لا يزال يتكرر قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية .

وقد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية،وأصبحت أزمة بالنسبة لأوروبا الغير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، فقد أصبحت الأيدي المهاجرة هاجسا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي، ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع. ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية، خاصة بالنظر إلي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا، والدول العربية سوريا، مصر ، العراق (4).

ونظرا للنواحي والاعتبارات السابقة، بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الأوروبي بمشكلة الهجرة غير الشرعية، ومواجهة هذه الأزمة ومحاولات لوضع حلول لها مع التعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط. غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي علي ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلي شواطئ أوروبا، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية. ومن هنا، يسأل التساؤل :

حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا.

وما هي النتائج المترتبة عن أزمة الهجرة بين دول الاتحاد الأوروبي وللإجابة عن هذه الإشكاليات يتم تقسيم الدراسة إلى:

المبحث الأول: المعالجة الأوروبية لمواجهة أزمة الهجرة الغير شرعية

المطلب الأول: اهتمام الاتحاد الأوروبي بمحاربة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقي :

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني : أثار أزمة الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : التباين في التعامل الدول الأوروبية مع موجة أزمة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني : اتفاقية شنغن على وشك الانهيار لتداعيات أزمة الهجرة غر الشرعية

المطلب الثالث : تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية

خاتمة.

المبحث الأول: المعالجة الأوروبية لمواجهة أزمة الهجرة الغير شرعية

مع تفاقم الهجرة غير الشرعية واتساع نطاقها قامت دول الاتحاد الأوروبي بالبدء بالاهتمام بمحاربة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقي وقامت باستراتيجيات على المستوى الداخلي والخارجي لمحاربة أزمة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من الآليات سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية .

المطلب الأول:اهتمام الاتحاد الأوروبي بمحاربة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقي :

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا يعود إلي الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتي الستينيات من القرن الماضي. وحيث كانت أوروبا بحاجة إلي الأيدي العاملة، فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلي أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا، بالاكتفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبني إجراءات قانونية تهدف إلي الحد من الهجرة غير الشرعية. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن" التي دخلت حيز التطبيق، بدءا من يونيو 1985، الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة علي هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول. ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخري بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي(5)

ومنذ عام 1995، أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلي نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلي تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة(06). وكان لهذه الإجراءات أثر عكسي، إذ تركت في أوساط الراغبين في الهجرة إليها شعورا بالإحباط، مما أدي إلي تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلي القارة الأوروبية بشكل لافت للانتباه، وذلك عبر وجهات مختلفة، مثل البوابة الشرقية المتمثلة في بولندا وروسيا وأوكرانيا، وبوابة البلقان، وصولا إلي الخيار المفضل لدي العديد من الأفارقة، والمتمثل في البوابة الإسبانية - المغربية عبر مضيق جبل طارق(07). وقد انطلق النقاش في الدول الأوروبية حول قضية الهجرة غير الشرعية إليها، وموضوع طلبات اللجوء في عام 1999. لكن السعي إلي إيجاد سياسة أوروبية موحدة بين كافة بلدان الاتحاد لم يتضح إلا في قمة سالونيكي التي عقدت في 19 يونيو 2003 . جاء انعقاد هذه القمة في ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي، بعد التصديق علي الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة، واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية. حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد، من أجل التصدي للهجرة السرية، وتضييق فرص الدخول إلي أوروبا إلا وفق شروط محددة. وقد فشلت القمة في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضوع الهجرة، وأهميتها بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية(08).

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية

لاحظ أن اغلب دول الاتحاد الأوروبي مازالت تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسالة أمنية بالدرجة الأولى، و من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم الآليات التي تبنتها الدول الأوروبية في محاولة جادة لمكافحة هذه الظاهرة و ذلك من خلال:

الفرع الأول: الآليات الأمنية

_ أصبحت قضايا الهجرة في اغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين ،حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين و تحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا ،و قد ركز الاهتمام من قبلها بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية باليات اقل ما يقال عنها أمنية :

أولا : الهيئات المختصة (تشكيل قوات الاورورفورس-إنشاء وكالة فرونتكس)

تشكيل قوات الاورورفورس:

وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا ،بحرا لاعتبارات أمنية و إنسانية(9) ، تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط :فرنسا ،ايطاليا ،البرتغال ،اسبانيا، تتشكل من قوات برية euro_force و قوات بحرية euro_mar_force مهمتها حماية امن و استقرار الحدود الجنوبية الأوروبية ، وفي عام 2002 شكلت أوروبا قوات التدخل السريع the rapid réaction force

إنشاء وكالة فرونتكس : وهي هيئة مستقلة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون ألعملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود border security تعرف باسم frontex أنشأها الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية ، من ضمن مهامها (10):

- تنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود.
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية و مراقبتها .
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.

إذ ركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا و ايطاليا و مالطا ، لكن لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا، وذلك نتيجة إلى اختلاف الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر، وفي عام 2009 تأخرت العملية الثانية للوكالة بسبب عدم اتفاق مالطا و ايطاليا حوا مسالة استقبال المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر ، إلا انه في 18 جوان 2009 تم اعتراض مهاجرين في وسط البحر و أهادتهم إلى ليبيا .

ثانيا:الإجراءات الأمنية بتشديد الحراسة الأمنية على حدود الأوروبية

اتخذ الاتحاد الأوروبي تعزيزات أمنية مشددة على حدود سواحلها من بينها .

_ بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات ،الصور الحرارية و رادارات للمسافات البعيدة ، و أجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء .

_ إنشاء اسبانيا مراكز للمراقبة الالكترونية، مجهز بوسائل إشعار ليلي ورادارات كما دعمت هذه المراكز بجهاز مدمج لحراسة المضيق .

_ مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم _ شبكة فرس البحر _لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية، و هي شبكة سريعة لمراقبة البحر، إذ يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهجرين ، و كذا الاتصال بالشرطة في كل بلد .

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية لمحاربة لمحاربة أزمة الهجرة على المستوى الخارجي

أولا :الآليات السياسية .

رغم أهمية الآليات الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ألا أن الآليات السياسية كانت ضرورية للحد من مخاطر الهجرة الغير شرعية وتتمثل هذه الآليات في :

أ :حوار 5+5 (11)

لقد ظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر اكتوبر1990، و شاركت فيه كل من فرنسا، جزائر،تونس، ليبيا ،ايطاليا،المغرب و ذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية ،و قد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر ، و كان من المفروض عقده سنة 1992 ، إلا انه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا 1992 ،و تجمد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991_2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية.

_ ثم عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 ،كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين ، و بالتالي فالعمل مع هذه الدول ضرورة محتمة و ذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور ،و يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غيرا لشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجرو بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث أشهر إلى عشرون عاما و بغرامات مالية.

ب :بيان الرباط 2006:

في 13_07_2006 طلبت حوالي 60 دولة افريقية و أوروبية مساعد المفوضية العليا شؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا و أوروبا(12) ، و قد صدر بيان يتضمن أسس التعاون و في معالجة المشكلة مع احترام حقوق و كرامة المهاجرين و اللاجئين و توفير الحماية الدولية ، كما دعي البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها .

ج : ميثاق الهجرة و اللجوء

يعتبر هذا الميثاق التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي و للدول الأعضاء من اجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء(13)، حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة و الفرص الايجابية التي تصاحبها وهكذا تبنت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا في 2008_07_07 .

ثانيا : الآليات الاقتصادية .

تعود أهمية الآليات الاقتصادية للدور الخطير الذي تمثله الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأوروبي وتتمثل هذه الآليات في :

أ : الآليات الأوروبية للجوار و الشراكة

تعد هذه الآلية أداة تمويل لسياسة الجوار الأوروبية(14) ،حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية ،وتعد أداة التعاون و يديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية و الذي يتم من

خلاله تجسيد القرارات السياسية و ترجمتها على ارض الواقع ، فهذه الآلية ضمنت تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطة ،و كذا حلت محل آلية المساعدة التقنية لفائدة البلدان المستقلة في وسط و شرق أوروبا .

أهـدافها:

- دعم التحول الديمقراطي و تشجيع حقوق الإنسان .
- تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق و تشجيع التنمية المستدامة .
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ب:التعاون من اجل التنمية.

إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية ،أو على الأقل التقليل منها اعتماد على التنمية باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل و إزالة الفوارق في المعيشة بينها و بين الدول المستقبلة مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة(15) ، وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية وكذا تحرير المبادلات التجارية.

ثالثا: : الاتفاقيات الأمنية (اتفاقية الإدخال- الاتفاقيات الأمنية المشتركة)

أ- الاتفاقيات اتفاقية الإدخال:

يسعى الاتحاد الأوروبي ، و في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام و عقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية ، و من اجل ذلك عمل الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين و الدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها(16).

إذ حاولت البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب المتوسط وأوروبا الشرقية ، إلا أن بعض الدول رفضت إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها، مما زاد الأمر صعوبة.

ب- الاتفاقيات الأمنية المشتركة:

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية أهمها :

الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وايطاليا : عقدت بطرابلس 2007 ، وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وايطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين(17)،والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية،وهناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام 2003

الاتفاقية المبرمة بين تونس وايطاليا :وتقضي أيضا بتزويد ايطاليا تونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين .

اتفاقية ايطاليا ومصر (18):تنص على إعطاء فترة كافية للمعطيات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي كافة تكاليف عملية إعادة توطين مواطنيها.

اتفاقية اسبانيا و المغرب: وهي مذكرة تفاهم وقعت في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعة بموجب هذه الاتفاقية يسمح200 عامل موسمي من المغرب العمل في اسبانيا لمدة تزيد عن 9 أشهر و هي تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.

اتفاقية اسبانيا و موريتانيا : وهذا الاتفاق بغية مواجهة مشكلة سفينة عالقة تنقل عدد من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا،و بموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم و التزمت اسبانيا بإقامة مشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.

اتفاقية ايطاليا و الجزائر :بموجب هذه الاتفاقية ، تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين و قد تم ترحيل أكثر من مليون شخص و قد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2008_2009.

المبحث الثاني : أثار أزمة الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوروبي

لقد قامت الدول الاتحاد الأوروبي بعدة استراتيجيات واليات أمنية لمعالجة أزمة الهجرة غير الشرعية وهذا ما كان لها من تأثير على دول الاتحاد الاوروبي في المساس بأمنها وهذا ما أدى إلى تباين في التعامل الدول الأوروبية مع موجة الأزمة الهجرة ومدى تأثير الأزمة على اتفاقية شنغن والى أي مدى كانت آليات المعالجة الأمنية ناجحة أم لا

المطلب الأول : التباين في التعامل الدول الأوروبية مع موجة أزمة الهجرة غير الشرعية

إختلفت وجهات نظر لدول الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية ، وهذا ما اثر على تعاملاتهم مع موجة ازمة الهجرة غير الشرعية، ويتضح إن سبب إختلاف وجهات النظر يرجع إلي إختلاف أهداف ومواقف الدول الأوروبية تجاه الهجرة فهنالك أربع وجهات نظر رئيسية يمثل كل إتجاه مجموعة من الدول (19) :

ألمانيا والنمسا وهولندا: تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.

فرنسا وبريطانيا وإيرلندا : تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

الدول الإسكندنافية : تركز في سياسة الهجرة على ضرورة إحترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللاّزمة للاّجئين.

-اليونان وإسبانيا والبرتغال: ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة إنتقائية.

وكانت من نتائج هذا الإختلاف إنشاء وكالة مراقبة الحدود الخارجية ومقرها في بروكسل ببلجيكا ولها فروع في أربعة دول فقط هي :

فرع المانيا : يتصدي للهجرة غير الشرعية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للهجرة .

فرع إيطاليا : وهو يختص بالهجرة غير الشرعية التي تأتي عبر ايطاليا .

فرع اليونان : وهو يختص بالحدود البحرية الشرقية .

فرع إسبانيا : وهو يختص بالحدود البحرية الغربية .

يتضح إن الهجرة غير الشرعية قد مثلت أحد نقاط الخلاف بين الدول الأوروبية فيما بينها وفي الوقت نفسه كانت نقطة خلاف كبير بينها وبين دول المغرب العربي ومثلت أحد نقاط القوة والضعف في مسار العلاقات الأورو متوسطية ، فالدول الأوروبية تتهم دول المغرب العربي بالتساهل وضعف الإجراءات بغرض التخفيف عن الضغوطات الداخلية عليها .

وظهر جليا الاختلاف والتباين فيما حدث مؤخرا بالاتحاد الاوروبي وذلك بتدفق مئات الالاف الفارين من جحيم الحروب والنزاعات في المنطقة .

فنجد ان الاتحاد الاوروبي لم يغرد بصوت واحد في التعامل مع تلك الأعداد الضخمة من اللاجئين والمهاجرين، التي قدرها المكتب الدولي للهجرات بنحو ثمانمئة ألف لاجئ وصلوا إلى أوروبا منذ يناير/كانون الثاني الماضي، بينما تقول الهيئة الأوروبية المعنية بمراقبة حدود الاتحاد إن نحو 1.5 مليون شخص دخلوا إلى الفضاء الأوروبي بطريقة غير قانونية(20).

في بداية الأزمة طغت المسحة الإنسانية على الملف، وتحولت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في وسائل الإعلام إلى أيقونة للرحمة والرأفة بالمهاجرين وباللاجئين إلى درجة أن بلادها علقت تطبيق معاهدة دبلن على اللاجئين السوريين رغم أنها تنص على أن إجراءات اللجوء من اختصاص أول دولة أوروبية يصل إليها طالب اللجوء.

فقد تغيرت منحنيات الملف

اعتبار الأزمة ازمة إنسانية ومسألة عدالة"،

و أصوات أخرى تحذر من التداعيات الثقافية والدينية للأزمة، ومطالبة الحكومات بضبط حدودها قبل أن تقرر عدد طالبي اللجوء الذين يمكنها استقبالهم.

ولا تزال الخلافات الأوروبية متفاقمة في التعاطي مع هذا الملف على مستويات أخرى، وطريقة إشراك تركيا في معالجة الأزمة بوصفها معبرا رئيسيا للاجئين الفارين من الأزمات.

المطلب الثاني : اتفاقية شنغن على وشك الانهيار لتداعيات أزمة الهجرة غر الشرعية

أمام وقع أزمة اللجوء الكبير نحو القارة العجوز بات منجز أوروبي آخر على المحك يتمثل في اتفاقية "شنغن"، التي تعد نقلة نوعية في مسار الوحدة الأوروبية بالنص على إلغاء المراقبة على الحدود ووضع ضوابط بشأن الدخول المؤقت للأجانب(21)

الفرع الاول : معاهدة شنغن :

هي معاهدة وقعتها خمس دول أوروبية هي ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ في 14 يونيو/1985, وانضمت إليها لاحقا دول أوروبية أخرى, وهي تسمح بتنقل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة دخول إلى إحدى دول هذا الفضاء الأوروبي.

وسميت المعاهدة بهذا الاسم نسبة إلى قرية لكسمبورغية تقع في المثلث الحدودي بين لكسمبورغ وألمانيا وفرنسا, جرى فيها التوقيع.في 19 يونيو 1990, وقعت معاهدة ثانية في قرية شنغن اللكسمبورغية حددت الآليات القانونية للتنفيذ.

ولم يبدأ سريان معاهدة شنغن عمليا إلا في 1995, واستلزم توسيع فضاء شنغن على مستوى أوروبا معاهدة أخرى وقعت في 02 أكتوبر1997 في أمستردام بهولندا.

وفي 2004, انضمت دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى فضاء شنغن عدا بريطانيا وجمهورية إيرلندا.

في 12 ديسمبر 2007, توسع نطاق المعاهدة ليشمل دولا انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي, عدا قبرص وبلغاريا ورومانيا, كما أنه بات يشمل النرويج وآيسلند.

وتوسع نطاق المعاهدة مجددا في 12 ديسمبر 2008 ليشمل سويسرا التي هي ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، وقبل هذا عدلت معاهدة لشبونة, الموقعة في 13 ديسمبر2007, القواعد القانونية المنظمة لفضاء شنغن بما سمح بتعاون أمني وقضائي أكبر بين الدول المشاركة في هذا الفضاء سواء تعلق الأمر بالتأشيرات أو بالهجرة أو باللجوء السياسي.

وفي نهاية أبريل2011, ثار لغط كبير عقب منح إيطاليا تأشيرات شنغن لعشرين ألف مهاجر تونسي, تسمح لهم بالتنقل في ذلك الفضاء، حيث أغضب القرار فرنسا التي أثارت احتمال تعديل المعاهدة.

تضم منطقة شنغن 26 دولة، 22 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، و4 لا تنتمي إليها هي سويسرا وأيسلندا والنرويج ولختنشتاين.

تسمح شنغن لنحو 400 مليون مواطن في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المقيمين بصفة قانونية، بحرية التنقل عبر الدول الأعضاء.

وفي محاولة من الاتحاد للحفاظ على أمن القارة، أنشأ عام 2004 الوكالة الأوروبية فرونتيكس المكلفة بمراقبة الحدود، ووصلت ميزانيتها عام 2015 إلى 114 مليون يورو.

الفرع الثاني : التعديل في بعض أحكامها :

بعد تصريحات رئيس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك في ختام قمة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في مالطا حول الهجرة (22)، إن الاتفاقية المذكورة على وشك الانهيار نتيجة تداعيات أزمة الهجرة ، وتأتي تلك التصريحات في وقت قامت فيه عدة بلدان أوروبية موقعة على اتفاقية "شنغن" -بينها النمسا وألمانيا والمجر وسلوفينيا والسويد- بخطوات لإعادة فرض رقابة على الحدود، أو نصب أسيجة لضبط تدفق المهاجرين إلى أراضيها

المطلب الثالث : تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية

إن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخري، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا، وأخري بين الاتحاد الأوروبي ككل ومصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة علي الحدود، والدعم اللوجيستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز. فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة ولكن في الطريق الخطأ. وبدلا من ذلك، فمن الأوفق التركيز علي دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في القري والأرياف. أما الحل الأمني، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلي نتائج إيجابية(23). ولعل "الورقة الخضراء" التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 فبراير 2005 تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة. غير أنها لم تتحدث، في واقع الأمر، سوي عن العمالة الشرعية المهاجرة، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي، دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلي أوروبا.

كما أن هذه الإجراءات الأمنية المتشددة فشلت في تحقيق الهدف منها، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب الباحث شتيفان ألشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة. إذ يقول في هذا الصدد: "هذه الإجراءات لن تؤدي سوي إلي تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها. فعلي سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة علي مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا. ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلي الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعليا إلي إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلي. وبالتالي، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما. في حين تبقي الأسباب الرئيسية، مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين، بدون إصلاح"(24). كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين

وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتي لا تظل الشراكة الأورو- متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي(25).

من جهة أخري، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية. فالمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص علي: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء". كما تؤكد أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلي بلده الأصلي". كما أن هذه الدول الأوروبية هي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين، المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري(26). كما أن دول الاتحاد الأوروبي لم تصدق، حتي اليوم، علي اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990(27)، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003.

خاتمة:

أصبحت الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن الأوروبي وتشكل تهديدا له هذا ما جعل دول الأوروبي تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين بما فيهم اللاجئين ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة ، وأصبحت أزمة بكل مقاييسها تسعى كل الدول الاتحاد الأوروبي مع شيئا من مواقعها وتعاملاتها في مواجهة هذه الأزمة وذالك بكل الاستراتيجيات والآليات الأمنية والسياسية والاقتصادية للمحافظة على أمنها، ووضع حد لهذه الأزمة ومواجهتها وهذا كله على طاولات المشاورة والخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي ، ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات ندرجها فيما يلي:

التوصيات:

- الإصلاح الداخلي للحكومات البلدان الإفريقية وهي الدول المصدرة للمهاجرين واللاجئين
- على الاتحاد الأوروبي إن يواجه المشاكل بان تعلق الصنبور لا أن تنشغل بالمياه المتدفقة من الصنبور .
- مساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة للأيدي العاملة وذلك بتحقيق تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وانجازات ملموسة وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية .
- تسهيل تنقل الأشخاص من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات ،سيسمح التنقل الأفضل للأشخاص بتقليص الهجرة غير الشرعية ،و من ثم الحد من دور شبكات الاتجار بالأفراد
- عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشان تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وعدم الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية فقط، بين دول الاتحاد الأوروبي وحتى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.
- تكثيف الجهود الدولية داخليا و خارجيا من اجل القضاء الفعلي على الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.

هوامش والمراجع:

1. رشيد بداوي، الهجرة السرية. بين تنصل الجزائر من المسئولية وازدواجية خطاب الاتحاد الأوروبي، 2010:
http://www.tanmia.ma/IMG/doc/Immigration.doc

2. عبدالله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو - متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006:
http://www.mokarabat.com/s.1437htm

3. التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، دويتشه فيله، 2010:
http://www.dw-world.de/dw/article/0،،1633352،00html

4. يعود مصطلح "غير شرعي" إلي الوضع القانوني لوجود هؤلاء المهاجرين، وذلك من خلال ثلاث زوايا: طريقة السفر إلي الدولة، وحق البقاء في أراضيها، وأخيرا حق العمل.

5. عبد الله تركماني، مرجع سابق.

6. جواد الفرخ، التعاون الثنائي المغربي - الأوروبي في المجال الأمني، مدونات مكتوب، 2010:
http://jaouadelfarkh.maktoobblog.com/

7. ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط.. ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي:
http://nadjiabdenour.maktoobblog.com/

8. نعمان عبد الغني، الهجرة غير الشرعية. قوارب الموت وأحلام الشباب العربي، شبكة النبأ المعلوماتية، 2008:
http://www.annabaa.org/nbanews/71/.113htm

9. هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلي أوروبا: أسبابها. تداعياتها . سبل مواجهتها، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، 2010:
http://www.icatu.56org/add/show-chosen-study.php?main-783

10. محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، الجزيرة نت، 2005:

11. -http://www.aljazeera.net/…/187E7A4F-CFC9-4D7B-B565-31AB3289…

12. طارق النتشه، تغيرات جوهرية في التعاطي الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية، دويتشه فيله، 2010:

13. http://www.dw-world.de/dw/article/0،،1522228،00html

14. إدريس الكنبوري، أوروبا. القلعة الحصينة في وجه المهاجرين!، مجلة العصر، 2003:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method-home.con&contentID-4250

15. جواد الفرخ، مرجع سابق.

16. خالد محمود، مؤتمر أوروبي - إفريقي لمكافحة الهجرة السرية، جريدة الشرق الأوسط، 2008:
http://www.aawsat.com/details.asp…

17. نور الدين الفريضي، الهجرة هاجس أوروبي! سويس أنفو، 2003:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388

18. تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2010:
http://www.hrw.org/en/node/81360

19. حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، 2010:
http://www.radioalgerie.dz/?p-34254

20. حنان شارف، مرجع سابق.

21. عارضت الجزائر فكرة اعتبارها مركزا لاعتقال المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تجسد من خلال مقاطعتها للمؤتمر الأوروبي - الإفريقي لعام 2006 بمراكش.

22. هيثم عبد العظيم، إشكاليات الهجرة غير الشرعية في ألمانيا، دويتشه فيله، 2010:
http://www.dw/-world.de/dw/article/0،،1609743،00html

23. حنان شارف، مرجع سابق.

24. تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.

25. حنان شارف، مرجع سابق.

26. عبدالحليم إسماعيل، من اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية: انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيطاليا، جريدة الأهرام، 2009:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2/6/2009/REPO.4HTM

27. ليبيا وإيطاليا توقعان اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، شبكة الإعلام العربية، 2007:
http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid-70928

28. أميرة نصير، الهجرة غير الشرعية ..ومعاناة الأمل والموت، أخبار مصر، 2007:

http://www.egynews.net/wps/portal/reports?params-7558

29. الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، الجزيرة نت، 2005:

http://www.aljazeera.net/.../4A46A07B-A5DA-4DD1-BF92-F99B807A...

30. تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.